

الإصلاح بالإسلام

— [٤] —

الدكتور
محمد عسارة
المفكر الإسلامي

خطر النعرة البخارية
على ثوابت الإسلام

مكتبة وهبة

الإصلاح بالإسلام
(٤)

الدكتور
مُحَمَّدُ عَمَّارُ
المفكر الإسلامي

خطر النعرة النارية على ثوابت الإسلام

مكتبة وهبة

الإصلاح المنشور للعلوم الشرعية
٢٠٠٩، ٢٠١٦، ٢٠٢٠

ماذا تعنى ؟ . . وأين نشأت ؟ ؟

« التاريخية » Historicism : نزعة فكرية تضيئ النسبية والزمنية على الحقيقة ، وتربطها بتاريخها وزمنها ، رافضة أن تكون للحقائق - كل الحقائق - أية عمومية أو ديمومة أو إطلاق أو خلود . . معممة هذا الحكم على كل ألوان الحقائق ، بما فيها الحقائق الدينية - بل وخاصة الحقائق الدينية - بما فى ذلك « العقائد » و « القيم » و « الأخلاق » . . أى أنها تسوى بين حقائق الدين والعلم الإلهى وبين معارف الإنسان . . ومن ثمّ فهى تنكر وجود « ثوابت للهوية » . . بل وتشكك فى وجود الهويات من الأساس ! . .

ولقد بدأت هذه النزعة - فى فكر التنوير الأوربى الوضعى - عند الفيلسوف الفرنسى « فولتير » Voltaire [١٦٩٤-١٧٧٨م] والفيلسوف الإيطالى « فيكو » G. Vico [١٦٦٨-١٧٤٤م] كجزء من سعى فلسفة التنوير الوضعية إلى نسخ الإطلاق الدينى واللاهوتى ، وإحلال العقل والعلم والفلسفة محل الدين والكنيسة واللاهوت . . أى إحلال النسبى محل المطلق .

ولقد نجحت هذه النزعة ، عندما سادت في فكر النهضة الأوروبية Renaissance في إحالة الثوابت الدينية النصرانية إلى « الاستبداع » . . . فعدت هذه الثوابت - بنظر فلسفة التنوير الوضعي - لوئاً من « أساطير الأولين » ! . .

وإذا كان جوهر هذه النزعة ومقصدها الأساسي هو إقامة قطيعة معرفية كبرى - ومن ثمَّ عملية - مع الموروث الديني ، وتحرير العقل والمجتمع من حاكمية الدين ، فسيان سميت هذه النزعة : « تاريخية » أو « حدائثة » أو « علمنة » أو « ليبرالية » . . . فإن النتيجة واحدة ، وهي إقامة القطيعة المعرفية الكبرى مع ثوابت الدين ، وعزل السماء عن الأرض ، وجعل العالم والواقع والعقل والتجربة هي المرجعية الوحيدة للحياة الإنسانية ، دون الدين . . وإحالة الدين إلى « مستودع التاريخ » . .

وفي تعريف غربي لهذه النزعة التنويرية الوضعية يقول الباحث الفرنسي « إميل بولا » عنها وعن القطيعة التي تقيمها مع الدين واللاهوت :

« كان المسيحي الناتج (أو المتولد) عن حركة الإصلاح البروتستانتي حريصاً - على المستوى الديني - على عدم تقديم الطاعة إلا لله وكتابه ، لا لكهنوته ولا لخليفته (أي البابا) . وأما الآن - (أي مع التنوير) - فقد تم اجتياز عتبة ثانية : فلم يعد الإنسان يخضع إلا لعقله الذي يستطيع أن يحاكم الأشياء بذاتها . .

إن هذه الأيديولوجيا ، التى كشفها عصر التنوير للعالم ، والثى
تضاد المسيحية عن طريق الخروج منها ، هى الأم ، بمعنى أن كل
ما يتفرع عنها يتولد عن تطوراتها وتناقضاتها ، دون أن ينقض
القطيعة الإستمولوجية الكبرى التى تفصل بين عصرين من
الروح البشرية : عصر الخلاصة اللاهوتية للقديس توما
الإكوينى [١٢٢٥ - ١٢٧٤م] ، وعصر الموسوعة لفلاسفة
التنوير . . فمنذ الآن فصاعداً راح الأمل بمملكة الله ينزاح لكى
يخلى المكان لتقدم عصر العقل وهيمته . وهكذا راح نظام
النعمة الإلهية ينمحي ويتلاشى أمام نظام الطبيعة ، وانتهى عهد
التعالى العمودى لكى يحل محله عهد المحسوسية والعلاقات
الأفقية والحدية . . لقد أصبح الإنسان وحده مقياساً للإنسان ،
وأصبح حكم الله ، والسلطات الدينية التى تنتسب إليه ،
خاضعاً لحكم الوعى البشرى الذى يطلق الحكم الأخير باسم
الحرية ، هذه الحرية التى تمثل مكسبه الجديد . . غير القابل
للقض أبداً^(١)

(١) هاشم صالح - مجلة [الوحدة] - المغرب - عدد فبراير - مارس سنة
١٩٩٣م ص ٢٠ ، ٢١ - وهو ينقل عن كتاب « إميل بولا » [الحرية ،
العلمنة : حرب شطرى فرنسا ومبدأ الحداثة] - منشورات سيرف -
باريس سنة ١٩٨٧م .

فهذا التنوير الوضعى ، بكل إفرازاته وتجلياته ، ومنها « التاريخية » ، قد مثل « القطيعة المعرفية الكبرى » مع الدين ، وأحل العقل والتجربة محل الدين واللاهوت . .

* * *

ولقد وفدت هذه النزعة إلى الشرق الإسلامى ضمن الوافد التغريبي ، الذى جاءنا فى ركاب الغزوة الاستعمارية الغربية الحديثة ، التى تسلحت - مع الدفع - بفكر عصر التنوير الأوربي ، ساعية إلى احتلال العقل المسلم لتأييد وتأييد احتلال الأرض ونهب الثروات . .

ولقد وجدت هذه النزعة لها أنصاراً بين المتغربين العرب والمسلمين ، الذين سعوا إلى أن تكون نهضتنا المنشودة على غرار النهضة الأوربية : تحريراً للعقل والمجتمع من الإسلام ، كما تحرر العقل والمجتمع الأوربي من الكنيسة واللاهوت .

ولقد تجلت فى كتابات أنصار هذه النزعة التاريخية - من غلاة الحداثيين والعلمانيين - ووضحت - جلية وسافرة - مقاصد إقامة القطيعة المعرفية الكبرى - والعملية - مع شريعة الإسلام ، وفقه معاملاته . . بل وحتى مع عقيدته ومنظومة القيم والأخلاق التى جاءت فيه ! . .

وسنكتفى هنا - فى التمثيل على هذه النزعة التاريخية - بإيراد النصوص والأفكار التى تعبر عنها ، فى مشاريع فكرية ثلاثة ، لثلاثة من الحداثيين العلمانيين :

- ٢ -

النموذج الأول

أما أولهم^(١) فيدعو إلى إقامة قطيعة مع القانون الإسلامى ، عندما يحاول :

أولاً : اختزال التشريع القانونى الذى جاء به الإسلام ، حتى يصبح هذا التشريع القانونى الإسلامى هامشياً . . فيقول :

« إن بالقرآن ستة آلاف آية ، وما يتضمن منها أحكاماً للشرعة أو « تشريعات » - فى العبادات أو فى المعاملات - لا يصل إلى سبعمائة آية ، منها حوالى مائتى آية فقط هى التى تقرّر أحكاماً للأحوال الشخصية والمواريث أو للتعامل المدنى والجزائى الجنائى ، أى أن الآيات التى تُعد تشريعات (قانونية) للمعاملات هى مجرد جزء من ثلاثين جزءاً من آيات القرآن ٦٠٠/٢٠٠ بعضها منسوخ ولا يُعمل به ، أى أن

(١) هو المستشار محمد سعيد العشماوى .

الأحكام السارية أقل من واحد على ثلاثين ، وعلى وجه التحديد ٨٠ آية ، أى $٦٠٠/٨٠ = ٧٥/١$ ^(١)

وثانياً : الادعاء بأن الشريعة الإسلامية ليست شريعة قانونية - كشرعية موسى ، عليه السلام - وإنما هى شريعة رحمة - كما أن شريعة عيسى ، عليه السلام ، شريعة محبة - . . . فليس فى الإسلام - إذن - قانون صالح للتطبيق . . . وبعبارة : .

« لقد كانت شريعة موسى هى الحق ، فهى تضع الحدود مع الواجبات ، وتحدد الجزاء لكل إثم .. وشريعة عيسى هى الحب ، وشريعة محمد هى الرحمة » ^(٢) . . . فرسالة محمد ليست كرسالة موسى رسالة تشريع ، وإنما هى رسالة رحمة ورسالة أخلاق ، بحيث يعد التشريع صفة تالية ، ثانوية ، غير أساسية . . . وإن دفع رسالة محمد لتكون رسالة تشريع أصلاً وأساساً - مع أنها ليست كذلك - هو اتجاه يجعل من الإسلام صيغة عربية لليهودية ، أو اتجاه يفهم الإسلام بمنطق الإسرائيليات » ^(٣) .

(١) محمد سعيد العشماوى [الإسلام السياسى] ص ٣٥ طبعة القاهرة سنة ١٩٨٩ م . و [معالم الإسلام] ص ١٦٩ ، ١٦٨ ، ١٧٠ طبعة القاهرة سنة ١٩٨٩ م .

(٢) محمد سعيد العشماوى [أصول الشريعة] ص ١٧٩ ، ١٨٠ طبعة القاهرة سنة ١٩٧٩ م .

(٣) [الإسلام السياسى] ص ٤٥ .

ومع شذوذ هذا «الرأى» عن إجماع العلماء والفقهاء - من المسلمين وغير المسلمين - الذين شهدوا بتميز الشريعة الإسلامية - وفقهها القانونى - بالجمع بين «القانون» و«الأخلاق» ، بل وتوحيدهما بينهما . . حتى لقد شهد بذلك كثير من الخبراء فى القانون الرومانى وفى الشريعة الإسلامية . . ومنهم المستشرق الحجة «دافيد سانتيلانا» David de Sautillana [١٨٤٥ - ١٩٣١ م] الذى قال :

« إن معنى الفقه والقانون بالنسبة إلينا وإلى الأسلاف - [الرومان] - : مجموعة من القواعد السائدة التى أقرها الشعب ، إما رأساً أو عن طريق ممثليه ، وسلطانه مستمد من الإرادة والإدراك وأخلاق البشر وعاداتهم . . إلا أن التفسير الإسلامى للقانون هو خلاف ذلك . . فالخضوع للقانون الإسلامى هو واجب اجتماعى وفرض دينى فى الوقت نفسه ، ومن ينتهك حرمة لا يأثم تجاه النظام الاجتماعى فقط ، بل يقترب خطيئة دينية أيضاً . فالنظام القضائى والدين ، والقانون والأخلاق هما شكلان لا ثالث لهما لتلك الإرادة التى يستمد منها المجتمع الإسلامى وجوده وتعاليمه ، فكل مسألة قانونية إنما هى مسألة ضمير . . والصبغة الأخلاقية تسود القانون

لتوحد بين القواعد القانونية والتعاليم الأخلاقية توحيداً تاماً . .
والأخلاق والآداب ، فى كل مسألة ، ترسم حدود القانون^(١) .

وهذا الذى قرره العلامة « سانتيلانا » - من ارتباط « القانون » فى
الإسلام ، « بالأخلاق » - هو الذى جعل علماء الأصول المسلمين -
منذ قرون - يؤكدون على أن كل آيات القرآن الكريم - التى هو
كتاب هداية بالدرجة الأولى - هى آيات تشريع للأحكام أيضاً . .
لأن آياته إما دالة على الأحكام بدلالة المطابقة - وهى التى
اشتهرت بأنها « آيات الأحكام » - أو بدلالة الالتزام - وهى سائر
آيات القرآن الكريم - . . وبعبارة الأصوليين :

فإن الذين حددوا للأحكام آيات خاصة « إنما قصدوا بذلك
الآيات الدالة على الأحكام دلالة أولية بالذات ، « بطريق
التضمن والالتزام^(٢) . . فكأنهم أرادوا ما هو مقصود به
الأحكام بدلالة المطابقة ، أما بدلالة الالتزام : فغالب القرآن ،
بل كله ، لأنه لا يخلو شيء منه عن حكم يستنبط منه . . »^(٣)

(١) سانتيلانا [القانون والمجتمع] - بحث منشور بكتاب [تراث الإسلام]
ص ٤٣١ ، ٤٣٨ ترجمة : جرجيس فتح الله طبعة بيروت سنة ١٩٧٢ م .
(٢) الزركشى [البحر المحيطة] ج ١ / ١٩٩ . تحقيق : دكتور عبد الستار
أبو غدة ، طبعة الكويت .

(٣) ابن النجار [شرح الكوكب المشير] المجلد الرابع ص ٤٦٠ تحقيق :
دكتور محمد الزحيلي ، دكتور نزيه حماد . طبعة جامعة أم القرى -
السعودية سنة ١٩٨٧ م .

فكل آيات القرآن هي آيات أحكام . . فيها اتحد « القانون » مع « الأخلاق » .

وثالثًا : سعى صاحب هذه الدعاوى إلى نسخ القرآن بكامله - بعد أن سعى إلى اختزال وتهميش آيات التشريع القانوني فيه - وذلك عن طريق الادعاء « بتاريخية » . . ووقتيّة » الأحكام التي جاءت فيه!! . . وذلك بدعوى ارتباطها بأسباب نزول الآيات التي جاءت فيها ، فهي - عنده - « تاريخية » ، طويت صفحتها ، وانتهى عصر أعمالها بانتهاء التاريخ الذي نزلت فيه ، والذي حدث فيه أسباب النزول . . فليس لهذه الأحكام التشريعية القانونية - عند صاحب هذه الدعاوى إلى « التاريخية » - أية عموم أو استمرارية أو خلود أو إطلاق . .

حتى لقد أعلن - صاحب هذه الدعاوى - أن الحكم بما أنزل الله إنما هو خصوصية للنبي ﷺ وحده ، ولعصره ومجتمعه فقط!.. أى أن المنظومة القانونية للشريعة الإسلامية برمتها « تاريخية » طويت صفحتها بوفاة الرسول ﷺ حتى ليتحدث عن « اكتمال الوحي » فيسميه « انعدام الوحي »! . .

وهو - في هذه الدعوة إلى « تاريخية الشريعة الإسلامية » - يتجاهل ليس فقط انقاعدة التي أجمع عليها علماء الأمة ، بمذاهبهم المختلفة - قاعدة : « العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص

السبب - . . وإنما يتجاهل كذلك أن «أسباب النزول» في الآيات القرآنية هي «مناسبات للنزول» . وليست «أسباباً» اختصت بها الآيات وأحكامها . . وفي هذا الصدد يقول - صاحب هذه الدعوى - :

«إن قبول المؤمنين للتشريع - [على عهد الرسول] - اتبنى أساساً على الإيمان بالله - سلطة التشريع - . . وبعد وفاة النبي ﷺ انتهى التنزيل . . مع انعدام الوحي . . ووقف الحديث الصحيح ، فسكت بذلك السلطة التشريعية التي أُمِنَ بها المؤمنون ، والتي كانت الأساس في قبولهم للتشريع . . فكان كلام الله - سلطة التشريع - قد سكت بوفاء الرسول ﷺ . . وليس اكتمل ، ليظل فاعلاً ، مستوجب الطاعة إلى أن يرب الله الأرض ومن عليها!! . .»

● كما يقول - صاحب هذه الدعوى - عن القواعد الشرعية والقانونية التي جاء بها الإسلام :

«إن هذه القواعد قد أصبحت حكماً تاريخياً ليست له أية قوة ملزمة أو أى أثر فعال . . وإن أحكام المعاملات ليست دائمة ، لكنها أحكام مؤقتة ومحلية ، تنطبق في وقت محدد وفي مكان بعينه»^(١)

(١) معالم الإسلام ص ١١٧ - ١١٨ . وانظر كذلك ص ١٢٠ - ١٢١ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١١٢ .

• كما يذهب فيقطع «تاريخية» الآيات التي تطلب الحكم بما أنزل الله ، فيقول :

«إن تيار تسييس الدين يستشهد دائماً بآيتين من القرآن الكريم : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ (النساء: ٦٥) و﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ ﴾ (النساء: ١٠٥) . .

وهذا الاستشهاد خطأ وخطر . . فهاتان الآيتان من الآيات التي تخاطب النبي ﷺ وحده ، وتختص به دون غيره . . .^(١)
• كما يذهب فيقطع «بوقية وتاريخية» أحكام التشريع التي جاء بها القرآن الكريم ، بدعوى ارتباطها بأسباب النزول - التي هي تاريخية طوى التاريخ صفحتها - فيقول :

« . . فأحكام التشريع في القرآن ليست . . مطلقة . . ولم تكن مجرد تشريع مطلق^(٢) . . . يعني أن كل آية تتعلق بحادثة بذاتها ، فهي مخصصة بسبب التنزيل ، وليست مطلقة . . .^(٣)
ويسرع أن كل آيات القرآن - الشريعة . . والعقدية . . والأخلاقية - لها أسباب نزول ، ارتبطت بها ، ومن ثم أصبحت كل آيات القرآن تاريخية تبعاً لتاريخية أسباب نزولها . . فيقول :

(١) [الإسلام السياسي] ص ٣٩ .

(٢) [معالم الإسلام] ص ١٢١ .

(٣) [الإسلام السياسي] ص ٤٤ .

« إن كل آيات القرآن نزلت على أسباب - أى لأسباب تقتضيها - سواء تضمنت حكماً شرعياً أم قاعدة أصولية أم نظاماً أخلاقية .. » ^(١)

يزعم ذلك . . مع أن مصادر أسباب النزول تقول : إن الآيات التى لها أسباب نزول إنما تمثل النزر اليسير جداً من آيات القرآن الكريم .

● فأيات القرآن تبلغ ٦٢٧٦ آية . .

● وما له أسباب نزول من هذه الآيات - عند الإمام السيوطى [٨٤٩ - ٩١١ هـ - ١٤٤٥ - ١٥٠٥ م] - الذى تساهل فى قبول الروايات - لا يزيد عن ٨٨٨ آية - أى ١٤٪ من آيات القرآن الكريم .

● أما عند الواحدى [٤٦٨ هـ - ١٠٧٦ م] - الذى دقق نوعاً ما فى قبول روايات أسباب النزول - فإن هذه الآيات عنده لا تتجاوز ٤٧٢ آية - أى ٧,٥٪ من آيات القرآن الكريم .

وهذا النزر اليسير من الآيات التى وردت لها أسباب نزول ، قطع العلماء - بمن فيهم الذين كتبوا فى أسباب النزول - بأن هذه « الأسباب » هى « مناسبات » للنزول ، وليست أسباباً استدعت النزول واختصت بالأحكام الواردة فيه . .

(١) [جوهر الإسلام] ص ١٤٨ . طبعة القاهرة سنة ١٩٩٢ م .

(٢) القدر كتابنا [سقوط الغلو العلمانى] ص ٢٥٥ - ٢٦١ طبعة دار الشروق - القاهرة سنة ١٩٩٥ م .

● فقال الإمام الزركشى [٧٤٥-٧٩٤هـ - ١٣٤٤-١٣٩٢م] :

« وقد عُرف من عادة الصحابة والتابعين أن أحدهم إذا قال :
نزلت هذه الآية فى كذا ، فإنه يريد بذلك : أنها تتضمن هذا
الحكم ، لا أن هذا كان السبب فى نزولها » ، أى أننا يجب أن
نبحث عن حكم « الوقائع » فى الآية ، لا أن نقيّد ونربط أحكام
الآيات بالوقائع .

● وبوجز السيوطى خلاصة هذا المنهاج ، الذى « عُرف من
عادة الصحابة والتابعين » ، فى كلمات يقول فيها :
« والذى يتحرر فى سبب النزول أنه : ما نزلت الآية أيام
وقوعه : » .

ثم بفصل السيوطى فى بيان منهاج الصحابة والتابعين ، القائم
على أن العبرة بعموم اللفظ ، لا بخصوص السبب ، لأن السبب
ليس أكثر من الواقعة التى تضمنت الآية حكمها ، وافترن نزول
الآية بحدوثها ، فيقول :

« وقد نزلت آيات فى أسباب ، واتفقوا - [أى الصحابة
والتابعون] - على تعديتها إلى غير أسبابها ، كنزول آية الظهار
فى سلمة بن صخر ، وآية اللعان فى شأن هلال بن أمية ،
وحد القذف فى رماة عائشة ، ثم تعدى إلى غيرهم . ومن
الأدلة على اعتبار عموم اللفظ : احتجاج الصحابة وغيرهم فى

وقائع بمعوم آيات نزلت فى أسباب خاصة شائعا ذائعا
بينهم . . .^(١)

● وفى ذلك - أيضا - يقول شيخ الإسلام ابن تيسية (٢٠١)

٧٢٨هـ - ١٢٦٣ - ١٣٢٨م] :

« فالذين قالوا - [بأسباب النزول] - لم يقصدوا أن حكم
الآية يختص بأولئك الأعيان - [الذين نزلت فيهم] - دون
غيرهم . فإن هذا لا يقوله مسلم ولا عاقل على الإطلاق .
والناس وإن تنازعوا فى اللفظ العام الوارد على سبب ، هل
يختص بسببه ؟ فلم يقل أحد إن عمومات الكتاب والسنة
تختص بالشخص المعين ، وإنما غاية ما يقال : إنها تختص
بنوع ذلك الشخص ، فتعم ما يشبهه ، ولا يكون العموم فيها
بحسب اللفظ ، والآية التى لها سبب معين ، إن كانت أمراً
أو نهياً فهى متناولة لذلك الشخص ولغيره ممن كان بمنزله ،
وإن كانت خبراً بمدح أو ذم فهى متناولة لذلك الشخص ولمن
كان بمنزله^(٢) »

(١) السرى [أسباب النزول] ص ٥ طبعه دار التحرير - القاهرة سنة
١٣٨٢هـ [والإتقان فى علوم القرآن] ٢٠/١ طبعة القاهرة سنة
١٩٣٥م .

(٢) [الإتقان فى علوم القرآن] ٢٠/١

بل إن صاحب هذا الادعاء - لعاء تاريخية القرآن التشريعى -
كما أشرنا - يذهب إلى تاريخية حتى منظومة أصول العقائد
والقيم والأخلاق الإسلامية - وليس فقط آيات التشريع القانونى -
فيقول :

« إن كل آيات القرآن نزلت على الأسباب - أى لأسباب
تقتضيها - سواء تضمنت حكماً شرعياً أم قاعدة أصولية أم
نظماً أخلاقية »^(١).

فينسخ - بهذه المجازفة العجيبة - كل دين الإسلام !!
• بل ويذهب إلى أن « الواقع هو « صانع الشريعة » ، وليس
« الوحي الإلهى » ، « والتنزيل السماوى » . . .

فيقول

« إن الشريعة إنما ارتبطت بالواقع ، ودارت فيه ، وتناسجت
به ، تأخذ منه عوائده وأعرافه ، وتحكم قواعدها على أسباب
منه ، وتلاحق أحكامها تطوره »^(٢).

فالواقع هو « المصدر » و« المرجع » . . وما عداه - من
السماء - « تاريخى » - ومؤقت . . « هو ينصفحه بوقود
الرسول » . . وانتهاء أسباب النزول فى عصر التنزيل !!
هذه هى « تاريخية الإسلام » - عقيدته . . وشريعته . .
وأخلاقه - فى المذهب العثمانى ! .

(١) - جوهر الإسلام ص ١٤٨ .

(٢) - [أصول الشريعة] ص ١٤٥ .

النموذج الثاني

أما النموذج الثاني من نماذج الداعين إلى تاريخية الدين الإسلامي^(١) . . فإنه يركز على القطيعة المعرفية مع الإلهيات وعقائدها . . أى مع جوهر الدين وأصوله وثوابته . .

● فالمهمة الملحة - عنده - هي القطيعة مع الإلهيات ، وإحلال الإنسانية محلها . . أى « أنسنة » الله . . والدين . . ومن ثم الحضارة . . وفي ذلك يقول :

« إن مهمتنا أن نتنقل بحضارتنا من الطور الإلهي القديم إلى طور إنساني جديد ، فبدلاً من أن تكون حضارتنا متمركزة على الله . . تكون متمركزة على الإنسان . . وتحويل قطبها من علم الله إلى علم الإنسان . . إن تقدم البشرية مرهون بتطورها من الدين إلى الفلسفة ، ومن الإيمان إلى العقل ، ومن مركزية الله إلى مركزية الإنسان ، حتى تصل الإنسانية إلى طور الكمال ، وينشأ المجتمع العقلي المستدير^(٢) »

(١) وهو نموذج الدكتور حسن حنفي .

(٢) دكتور حسن حنفي [دراسات إسلامية] ص ١٢٨ ، ٣٠٠ طبعة بيروت سنة ١٩٨٢ م .

● وكذلك القطيعة مع عقيدة الوحي .. وذلك بتأليه العقل وإحلاله محل الوحي ..

« ذلك أن العقل ليس بحاجة إلى عون ، وليس هناك ما يند عن العقل .. وهو قادر على إدراك الحُسْن والقُبْح في الأشياء ، كما أن الحس قادر على الإدراك والمشاهدة والتجريب .. ويمكن معرفة الأخلاق بالفطرة^(١) .. فالوحي لا يعطى الإنسانية شيئاً لا تستطيع أن تكتشفه بنفسها من داخلها .. »^(٢)

● وكذلك إقامة القطيعة مع عقائد عالم الغيب ، عن طريق أنسنتها :

« فالصفات السبع - [أى صفات الله] - هى فى حقيقة الأمر صفات إنسانية خالصة ، فالإنسان هو العالم ، والقادر ، والحي ، والسميع ، والبصير ، والمريد ، والمتكلم .. وهذه الصفات فى الإنسان ومنه على الحقيقة ، وفى الله وإليه على المعجاز^(٣) ! »

(١) دكتور حسن حنفى [من العقيدة إلى الثورة] ١٤٨/١ . طبعة القاهرة سنة ١٩٨٨ م .

(٢) دكتور حسن حنفى - تقديم [تربية الجنس البشرى] - المسنج - ص ١٥١ - طبعة القاهرة سنة ١٩٧٧ م .

(٣) [من العقيدة إلى الثورة] ٦٠٢/٢ ، ٦٠٤ .

● وذلك وصولاً إلى إقامة قطيعة مع جوهر الدين . . وهو
 الاعتقاد بوجود الله . . فالمطلوب - عند صاحب هذه الدعوة إلى
 التاريخية - هو أنسنة الذات الإلهية ، وإحلال الإنسان محل الله . .
 لأن الإنسان هو الخالق لله ، وليس العكس !! .

.. فالله لفظة نعبر بها عن صرخات الألم وصيحات
 الفرح ، أى أنه تعبير أدبى أكثر منه وصفاً لواقع ، وتعبير
 إنشائى أكثر منه وصفاً خبرياً . . إنه لا يعبر عن معنى معين ،
 إنه صرخة وجودية أكثر منه معنى يمكن التعبير عنه بلفظ من
 اللغة ، أو بتصور من العقل ، هو رد فعل على حالة نفسية ،
 أو تعبير عن إحساس أكثر منه تعبيراً عن قصد أو إيصالاً
 لمعنى معين ، فكل ما نعتقده ثم نعظمه تعويضاً عن فقد
 يكون فى الحس الشعبى هو الله ، وكل ما نصبو إليه
 ولا نستطيع تحقيقه فهو أيضاً فى الشهود الجماهيرى هو
 الله^(١) . . والله ، باعتباره هو الوجود الواحد ، أو المجرد
 الصورى ، أو العلة الغائية ، كل هذه التصورات هى فى حقيقة
 الأمر مقولات إنسانية تعبر عن أقصى خصائص الإنسان .
 والإلهيات ، فى الحقيقة ، وإن بدت نظرية فى الله ذاتاً وصفاتاً

(١) دكتور حسن حنفى [الثراث والتجديد] ص ١٢٨ . ١٣٠ صفة القاهرة
 سنة ١٩٨٠ م .

وأفعالاً ، هي وصف للإنسان الكامل ذاتاً وصفاتاً وأفعالاً^(١) .
 فالإنسان يخلق جزءاً من ذاته ويؤلهه ، أي أنه يخلق المؤلة
 على صورته ومثاله ، فهو يؤول أحلامه ورغباته ، ثم يشخصها
 ويعبدها . فالمعبود دليل على العجز ، والمقدس قرينة على
 عدم القدرة . القادر لا يعبد ولا يقدس ، بل يعمل ويحقق
 خططه وأهدافه . . إن اختيار باقية من الصفات المطلقة ،
 ووضعها معاً في صورة معبود تشير إلى أن الإنسان إنما يؤله
 نفسه ، بعد أن دفع نفسه إلى حد الإطلاق ، فالذات الإلهية هي
 الذات الإنسانية في أكمل صورها . . وأي دليل يكشف عن
 إثبات وجود الله إنما يكشف عن وعي مزيف . . ولذلك ، فإن
 التفكير في الله هو اغتراب ، بمعنى أن الموقف الطبيعي
 للإنسان هو التفكير في المجتمع ، وكل حديث آخر في
 موضوع يتجاوز المجتمع والعالم ، يكون تعمية تدل على
 نقص في الوعي بالواقع . . وتصور الله على أنه موجود كامل
 هو في الحقيقة تعبير عن رغبة ، وتحقيق لمطلب . . وليس
 حكماً على وجود في الخارج . . فذات الله هي ذاتنا مدفوعة
 إلى الحد الأقصى . . ذات الله المطلق هي ذاتنا نحو المطلق ،
 ورغبتنا في تخطي الزمان وتجاوز المكان ، ولكنه تخط

(١) دراسات إسلامية | ص ٤١٥ ، ٣٥٩ .

وتجاوز على نحو خيالي ، وتعويض نفسى عن التحقيق
الفعلى لهذه المثل فى الحياة الإنسانية!!^(١) .

هكذا تمت - وتتم - الدعوة إلى آتسنة الذات الإلهية -
وصفاتها . . وأفعالها - ليحل الإنسان محل الله . . وأنطبعة محل
ما وراء الطبيعة . . حتى ليدعو - صاحب هذا المشروع الفكرى -
إلى إلغاء ألفاظ ومصطلحات « الله » و « الرسول » و « الدين »
و « الجنة » و « النار » و « الثواب » و « العقاب » .. والتخلى عنها ..
« لأنها قطعية . . ولأنها تجاوز الحس والمشاهدة . . ولأنها
تشير إلى مقولات غير إنسانية . . فمصطلح « الإنسان الكامل »
أكثر تعبيراً من لفظ الله!!^(٢)

وبهذه القطعية المعرفية الكبرى والحادة مع الله . . والدين . .
والنبوة والرسالة - فى هذا المشروع الفكرى الحدائى التنويرى
العلمانى - تحل « الطبيعة » محل « الدين » . . ويتحول الدين إلى
« وعاء فارغ » من مضمونه وحقائقه . . وتحال هذه الحقائق
الدينية إلى « مستودع التاريخ » باعتبارها جزءاً من « أساطير
الأولين » التى اخترعها خيال الإنسان المحبط فى ظلال الفهر
والإحباط ! .

(١) [من العقيدة إلى الثورة] ٤٦/٢ ، ٦٣٩ ، ١ ، ٨٨ ، ٨٩ .

(٢) [الثرات والتجديد] ص ١٢٤ ، ١٣٧ ، ١٣٩ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٥٤ .

النموذج الثالث

وعلى هذا الدرب سار ثالثهم^(١) .. الذى :

● حكم بالتاريخية على كل القرآن الكريم - بكل ما فيه من عقائد .. وشرائع .. وقيم وأخلاق - .. لأن هذا القرآن - حسب قوله - نص بشرى ، تكون فى الواقع .. ومن الواقع .. ومن ثم فهو تاريخى ككل النصوص البشرية التى يكونها الواقع ، فتصبح تاريخية بتاريخية هذا الواقع .. وبص عبارته :

« إن القرآن خطاب تاريخى ، لا يتضمن معنى مفارقاً جوهرياً ثابتاً^(٢) .. وليس ثمة عناصر جوهريّة ثابتة فى النصوص^(٣) .. لقد تشكّل القرآن من خلال ثقافة شفاهية .. والوقائع هى التى أنتجته .. ففى مرحلة تشكّل النص فى الثقافة تكون الثقافة « فاعلاً » والنص « متفعلاً »^(٤) .. وتكون

(١) هو الدكتور نصر حامد أبو زيد .

(٢) دكتور نصر حامد أبو زيد : مجلة [القاهرة] - مشروع النهضة بين التوفيق والتلفيق - أكتوبر سنة ١٩٩٢ م .

(٣) دكتور نصر حامد أبو زيد [نقد الخطاب الدينى] ص ٨٣ طبعة القاهرة سنة ١٩٩٢ م .

(٤) دكتور نصر حامد أبو زيد [مفهوم النص] ص ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ٢٠٠ طبعة القاهرة سنة ١٩٩٠ .

الثقافة - اللغة - فاعلاً ، والنص مفعولاً^(١) . فالنص ، في حقيقته ، مُنتج ثقافي . والمقصود بذلك أنه تشكّل في الواقع والثقافة خلال فترة تزيد على العشرين عاماً . والفكر الرجعي ، في تيار الثقافة الإسلامية ، هو الذي يباعد به عن طبيعته الأصلية بوصفه « نصّاً » لغوياً ، ويحوّله إلى شيء له قداسته^(٢) . إن الواقع هو الأصل . من الواقع تكوّن النص - [القرآن] - ومن لغته وثقافته صيغت مفاهيمه ، ومن خلال حركته بفعالية البشر تتجدد دلالاته . فالواقع أولاً ، والواقع ثانياً ، والواقع أخيراً^(٣) . . . والواقع الذي تشكّل النص من خلاله . . . يشمل الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، ويشمل التلقى الأول للنص ومبلغه - [الرسول] - كما يشمل المخاطبين بالنص^(٤) . . . والنص القرآني : مجموعة من النصوص . . . وإذا كان يتشابه في تركيبته تلك مع النص الشعري ، كما هو واضح من المعلقة الجاهلية مثلاً ، فإن الفارق بين القرآن وبين المعلقة من هذه الزاوية المحددة يتمثل

(١) [نقد الخطاب الديني] ص ٢٢١ .

(٢) [مفهوم النص] ص ٢٧ ، ٢٨ ، ١٥ .

(٣) [نقد الخطاب الديني] ص ٩٩ .

(٤) [مفهوم النص] ص ٣٠ .

فى المدى الزمنى الذى استغرقه تكون النص القرآنى ، كما
يتمثل فى تعدد مستويات السياق المحددة لدلالة كل جزء من
أجزائه . . وهذه التعددية النصية فى بنية النص القرآنى تعد فى
جانب منها نتيجة للسياق الثقافى المنتج للنص ، لأنها تمثل
عناصر تشابه بين النص ونصوص الثقافة عامة ، وبين
النص الشعرى بصفة خاصة . . فسياق مخاطبة النساء - [فى
القرآن] - المغاير لسياق مخاطبة الرجال ، رغم الجمع بينهما
فى سياق واحد فى كثير من الأحيان ، يمثل القرآن فيه تجاوزاً
لنصوص الشعرية السائدة ، وانحيازاً لنصوص الصعاليك ،
حيث تمثل الزوجة مخاطباً فى بعض نماذجه ^(١) .

هذه هى رؤية صاحب هذا المشروع الفكرى - الحدائى
التنويرى العلمائى - للوحى القرآنى . . فهو - ينظره - « خطاب
تاريخى ، لا يتضمن معنى مفارقاً جوهرياً ثابتاً » . . أى أن كل
ما فى القرآن هو « تاريخى » لا ثبات له أو فيه . . لأنه « نص
بشرى . . تكون فى الواقع . . فالواقع هو صانع القرآن وفاعله ،
والقرآن مصنوع للواقع ومنفعل به . . فالواقع أولاً ، والواقع ثانياً ،
والواقع أخيراً » . .

(١) مجلة [الفاخرة] - مشروع النهضة بين التوفيق والتلفيق - أكتوبر سنة

● وكذلك حال النبوة والوحي - عند صاحب هذا المشروع الفكري . . . فليس فيهما إعجاز مفارق للواقع . . وإنما هي ظاهرة إنسانية ، يفسرها « الخيال » و « قوة المخيلة » على النحو الذي يشبه ما عند « الشعراء » و « العارفين » ! . . وفي ذلك يقول :

« إن تفسير النبوة بالاعتماد على مفهوم « الخيال » ، معناه أن ذلك الانتقال من عالم البشر إلى عالم الملائكة انتقال يتم من خلال فاعلية « المخيلة » الإنسانية التي تكون في « الأنبياء » .. بحكم الاصطفاء والفطرة - أقوى منها عند سواهم من البشر . وإذا كانت فاعلية « الخيال » عند البشر العاديين لا تتبدى إلا في حالة النوم وسكون الحواس عن الانشغال بنقل الانطباعات من العالم الخارجي إلى الداخل ، فإن « الأنبياء » و « الشعراء » و « العارفين » قادرون دون غيرهم على استخدام فاعلية « المخيلة » في اليقظة والنوم على السواء . وليس معنى هذا التسوية بين هذه المستويات من حيث قدرة « المخيلة » وفعاليتها ، فالنبي يأتي على رأس قمة الترتيب ، يليه الصوفي العارف ، ثم يأتي الشاعر في نهاية الترتيب . .

والنبوة في ظل هذا التصور ، لا تكون ظاهرة فوقية مفارقة . ويمكن أن يفهم الانسلاخ أو « الانخلاع » ، في ظل هذا التصور ، على أساس أنه تجربة خاصة ، أو حالة من حالات

الفعالية الخلاقة .. وهذا كله يؤكد أن ظاهرة الوحي - القرآن - لم تكن ظاهرة مفارقة للواقع ، أو تمثل وثبا عليه وتجاوزاً لقوانينه ، بل كانت جزءاً من مفاهيم الثقافة ونابعة من مواضعها وتصوراتها . . فلقد كان محمد - المستقبل الأول للنص - جزءاً من الواقع والمجتمع . كان ابن الواقع ونتاجه..^(١)

هكذا أنكر صاحب هذه النزعة التاريخية المادية أن يكون هناك إعجاز أو معجزة مفارقة للواقع فى الوحي والنبوات والرسالات . .

● وتبعاً لحكم صاحب هذا الاتجاه على كل القرآن الكريم بأنه « خطاب تاريخي . . ونص بشرى » حكم بأن ما جاء فى هذا القرآن من « عقائد » هى - الأخرى - تاريخية ، لأنها - برأيه - ثمرة لأساطير الواقع الذى أفرزها . . وبعبارة :

« فإن العقائد هى تصورات مرتبهة بمستوى الوعى وبتطور مستوى المعرفة فى كل عصر . . وإن النصوص الدينية قد اعتمدت فى صياغة عقائدها على كثير من التصورات الأسطورية فى وعى الجماعة التى توجهت إليها النصوص الدينية بالخطاب . . »^(٢)

(١) [مفهوم النص] ص ٥٦ ، ٥٩ ، ٣٨ ، ٦٧ .

(٢) [نقد الخطاب الدينى] ص ١٩٨ .

● وكذلك الشريعة - برأى صاحب هذه النزعة التاريخية - ليست وضعاً إلهياً ، ولا تنزيلاً سماوياً . . وإنما هي ثمرة للواقع الذى أفرزها وصنعها . . ومن ثم فهي مرتبطة بهذا الواقع . . ويعبارته :

« . . إن الشريعة . . صاغت نفسها مع حركة الواقع الإسلامى فى تطوره^(١) . . وإذا قرأنا نصوص الأحكام من خلال التحليل العميق لبنية النصوص . . وفى السياق الاجتماعى المنتج للأحكام والقوانين ، فربما قادتنا هذه القراءة إلى إسقاط كثير من تلك الأحكام ، بوصفها أحكاماً تاريخية ، كانت تصف واقعاً أكثر مما تصنع تشريعاً . . »^(٢)

● ثم ينتهى صاحب هذه النزعة التاريخية إلى الحكم بالتاريخية على كل النصوص الدينية ، ونفى القداسة والإطلاق والخلود عنها وعن دالاتها وأحكامها . . فيقول :

« إننا نتبنى القول ببشرية النصوص الدينية . . وإذا كانت النصوص الدينية نصوصاً بشرية بحكم انتمائها للغة والثقافة فى فترة تاريخية محددة ، هى فترة تشكيلها وإنتاجها ، فهي

(١) [نقد الخطاب الدينى] ص ٩٩

(٢) مجلة [القاهرة] - إهداء السياق فى تأويلات الخطاب الدينى - يناير سنة ١٩٩٣ م .

بالضرورة نصوص تاريخية» .. وهذه التاريخية «تحرك دلالة النصوص ، وتنقلها في الغالب من الحقيقة إلى المجاز ..»^(١).

* * *

ولقد حاول أصحاب هذا الاتجاه ، الذى يفرغ الدين من الدين ! .. ويقيم قطيعة معرفية - ومن ثم عملية - كبرى مع «الحقيقة الدينية» ، وذلك بتحويل هذه «الحقيقة» إلى «مجاز» يتعدد بتعدد القراء للنص الدينى! .. حاولوا صنع ذلك بلون من «التأويل العبثى» الذى لا صلة له بالتأويل الصحيح المضبوط بضوابط اللغة وثوابت الاعتقاد .. ذلك التأويل الصحيح الذى وضع له القواعد علماء الإسلام - من الأصوليين والفلاسفة والمفسرين والفقهاء - ..

حاول أصحاب هذه النزعة التاريخية بهذا «التأويل العبثى» أن يحولوا حقائق الألوهيات والنبوات والوحي إلى «مجازات» تثير السخرية .. وتضحك التكلية! .. فالله - فى هذا التأويل العبثى - هو : الأرض .. والحبز .. والحريرة .. وصرخت الأثم .. وصيحات الفرخ .. والكفاح المسلح .. والإصلاح الزراعى! .. وصفات الله هى صفات الإنسان الكامل! .. والتوحيد هو وحدة البشرية ووحدة التاريخ! .. والوحي هو البناء المثالى للعالم!

(١) [نقد الخطاب الدينى] ص ١٩٧ ، ١٩٨ .

والعلمانية هي أساس الوحي ! . . . والإلحاد هو التجديد والمعنى الأصلي للإيمان !!!^(١) . . . واللوح المحفوظ هو تدوين المعارف والعلوم^(٢) ! . . . والنبوة والوحي هما قوة في «المخيلة» و«الخيال»^(٣) . . . إلى آخر هذا العبث التأويلي . أو التأويل العبثي ، الذي هو صورة مستعارة من «الهيرمينوطيقا» Hermeneutics الغربية ، دون زيادة أو نقصان .

ولأن أصحاب هذه النزعة يكثرون الحديث عن الفقيه الفيلسوف أبو الوليد بن رشد [٥٢٠ - ٥٩٥ هـ - ١١٢٦ م - ١١٩٨ م] ويعتبرونه المنفرد بالعقلانية والتفلسف والتأويل في تاريخ الإسلام ، فإننا سنجعل ابن رشد هو الذي يعلم أصحاب هذا التأويل العبثي القواعد العلمية والفلسفية للتأويل الصحيح . وذلك حتى نعرّي تأويلهم العبثي من أية علاقة بالعلم والفكر واحترام العقول ! . . .

لقد نبه ابن رشد على أن للتأويل العربي - أي في اللغة العربية - ضوابط حددتها اللغة ، فهو لا يجوز إلا في المواضع التي تتوفر فيها للنص هذه الضوابط اللغوية . . . وذلك عندما قال :

(١) [اتراث والتجديد] ص ٦٧ ، ٦٩ ، ١١٤ ، ١٢٨ ، ١٣١ ، ١٧٦ ، ١٧٧ .

(٢) [من العقيدة إلى النور] ١٣٥/٤ .

(٣) [مفهوم النص] ص ٥٦ .

« ومعنى التأويل : هو إخراج دلالة اللفظ من الدلالة الحقيقية إلى الدلالة المجازية ، من غير أن يخل ذلك بعادة لسان العرب في التجوُّز ، من تسمية الشيء بشبيهه أو بسببه أو لاحقه أو مقارنة ، أو غير ذلك من الأشياء التي عُدَّت في تعريف أصناف الكلام المجازي . »

كما نبه ابن رشد على الإجماع الإسلامي على أن التأويل جائز في بعض نصوص الشرع ، فلقد « أجمع المسلمون على أنه لا يجب أن تحمل ألفاظ الشرع كلها على ظاهرها ، ولا أن تخرج كلها عن ظاهرها بالتأويل . . . » فما ثبت فيه « الإجماع بطريق يقيني لم يصح » فيه التأويل . . . »

كما نبه ابن رشد على وجود شواهد في النصوص تُعين مواطن التأويل ومواضعه . . فكأن « ظاهر الشرع » هو سبيل من سبيل التحديد لمواطن « التأويل » لأنه ما من منطوق به في الشرع ، مخالف بظاهره لما أدى إليه البرهان ، إلا إذا اعتُبر وتصفّحت سائر أجزائه ، وجد في ألفاظ الشرع ما يشهد بظاهره لذلك التأويل ، أو يقارب أن يشهد . »

وخلص ابن رشد إلى أن المقصد من التأويل ، القائم « على قانون التأويل العربي » هو « الجمع بين المعقول والمنقول » ، وليس إحلال المعقول محل المنقول . »

الأمر الذي جعل بالإمكان إيجاز عناصر قانون التأويل - عند
ابن رشد - على هذا النحو :

١- التأويل جائز .

٢- في المواطن التي يقوم فيها البرهان على استحالة الظاهر .

٣- ويشترط تحقق شروط اللغة العربية في المجاز - الذي حرج
فيه دلالات الألفاظ من حقيقتها إلى مجازها .

٤- وفيما لم يثبت فيه إجماع يقيني على أن المراد هو ظاهر
الألفاظ .

٥- وبترشيح دلالات ظواهر بعض النصوص على مواطن التأويل
في بعضها .

٦- ومن أجل الجمع بين المعقول والمنقول ، لا المقابلة بينهما ،
والانحياز لأحدهما ، تجاوزاً للآخر أو نفيًا له .

٧- على أن يظل التأويل حقًا للخاصة ، من الراشخين في العلم .
لا يُصرَّح به للعامة ، ولا يثبت في كتب الجمهور - حتى ولو
كان تأويلًا صحيحًا ، مستجمعًا لشروط التأويل وضرابطه -
وبعبارة ابن رشد :

« . . فهذا التأويل لا ينبغي أن يُصرَّح به لأهل الجدل ،
فضلاً عن الجمهور ، ومتى صُرح بشيء من هذه التأويلات

لمن هو من غير أهلها . . أفضى ذلك بالمصرّح والمصرّح
إلى الكفر . . فلا يجب أن تثبت التأويلات الصحيحة في
الكتب الجمهورية ، فضلاً عن الفاسدة . . وأما المصرّح بهذه
التأويلات لغير أهلها فكافر .

٨- أما أخبار عالم الغيب ، وكذلك المعجزات ، ومبادئ الشريعة ،
وكل ما لا يستطيع العقل الإنساني الاستقلال بإدراك كنهه ،
فلقد أوجب ابن رشد أخذه على ظواهره ، دون تأويل ، لأن
هذه العقائد - عنده - مما تُعَلِّم بنفسها ، بالطرق الثلاث
للتصديق : الخطيئة .. والجدلية .. والبرهانية .. ولذلك - كما
يقول - « لم نحتج أن نضرب له أمثالا ، وكان على ظاهره .
لا يتطرق إليه تأويل ، وهذا النحو من الظاهر إن كان في
الأصول فالمتأول له كافر ، مثل من يعتقد أنه لا سعادة
أخرية ههنا ولا شقاء ، وأنه قصد بهذا القول أن يسلم الناس
بعضهم من بعض في أبدانهم وحواسهم ، وأنها حيلة ، وأنه
لا غاية للإنسان إلا وجوده المحسوس فقط . . إن هاهنا
ظاهراً من الشرع لا يجوز تأويله ، فإن كان تأويله في
المبادئ فهو كفر ، وإن كان فيما بعد المبادئ فهو بدعة » .

٩- وحتى الحكماء من الفلاسفة - برأى ابن رشد - لا يجيزون
تأويل أخبار الغيب ومبادئ الشريعة والمعجزات .. ولا يجوز

عندهم التكلم ولا الجدل فى مبادئ الشرائع ، وفاعل ذلك
عندهم محتاج إلى الأدب الشديد ، وذلك أنه لما كانت كل
صناعة لها مبادئ ، وواجب على الناظر فى تلك الصناعة أن
يسلم مبادئها ، ولا يتعرض لها بنفى ولا إبطال ، كانت
الصناعة العملية الشرعية أخرى بذلك ، لأن المشى على
الفضائل الشرعية هو ضرورى عندهم ، ليس فى وجود
الإنسان بما هو إنسان ، بل وبما هو إنسان عالم ، ولذلك
يجب على كل إنسان أن يسلم مبادئ الشريعة وأن يقلد
فيها ، فإن جحدها والمناظرة فيها مبطلان لوجود الإنسان ،
ولذلك وجب قتل الزنادقة .

فالذى يجب أن يقال فيها : إن مبادئها أمور إلهية تفوق
العقول الإنسانية ، فلا بد أن يُعترف بها مع جهل أسبابها . .
ولذلك لا تجد أحداً من القدماء تكلم فى المعجزات ، مع
انتشارها وظهورها فى العالم ، لأنها مبادئ تثبيت الشرائع ،
والشرائع مبادئ الفضائل . ولا فيما يقال بعد الموت . فإذا
نشأ الإنسان على الفضائل الشرعية كان فاضلاً بإطلاق ، فإن
تمادى به الزمان والسعادة إلى أن يكون من العلماء الراسخين
فى العلم ، فعرض له تأويل فى مبدأ من مبادئها ، فيجب عليه

أن لا يصرح بذلك التأويل ، وأن يقول فيه كما قال تعالى :
﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ ﴾ (آل عمران : ٧).

هذه حدود الشرائع وحدود العلماء . . . »

١٠ - ويرى ابن رشد - فوق ذلك - أن الإفراط في التأويل ، بعد
عصر الصدر الأول للأمة ، هو المسئول عن أمراض
الاضطراب والفرقة والتكفير التي شاعت فانتشرت . .
« فالصدر الأول إنما صار إلى الفضيلة الكاملة والتقوى
باستعمال هذه الأقاويل (التي ثبتت في الكتاب العزيز) دون
تأويلات فيها ، ومن كان منهم وقف على تأويل لم يصرح
به .

وأما من أتى بعدهم ، فإنهم لما استعملوا التأويل قلّ تقواهم ،
وكثر اختلافهم ، وارتفعت محبتهم ، وتفرقوا فرقا . فيجب على
من أراد أن يرفع هذه البدعة عن الشريعة ، أن يعتمد إلى
الكتاب العزيز ، فيلتقط منه الاستدلالات الموجودة في شيء
شيء ، مما كلفنا اعتقاده ، ويجتهد في نظره إلى ظاهرها
ما أمكنه من غير أن يتأول من ذلك شيئا ، إلا إذا كان التأويل
ظاهرا بنفسه ، أعني ظهورا مشتركا للجميع . . ذلك أنه لما
تسلط على التأويل في هذه الشريعة من لم تتميز له هذه
المواضع ، ولا تميز له الصنف من الناس الذي يجوز التأويل

في حقهم ، اضطرب الأمر فيها ، وحدث فيهم فرق متباينة
يكفر بعضهم بعضاً ، وهذا كله جهل بمقصد الشرع وتعدُّ
عليه . . . »^(١)

هكذا وضع ابن رشد قانوناً للتأويل ، وشروطاً لجزأه ، قصرته
على ما وراء العقائد ومبادئ الشريعة وأخبار العباد
والمعجزات .. وجعل التأويل فيما وراء ذلك مشروطاً بتوفر
الضوابط اللغوية ، وبشهادة النصوص الموزونة على أرفق تأويلاً
ظاهراً بنفسه للجميع . .

وهكذا يصبح « التأويل العبي » لدعاة التاريخية « سخريه »
وهزلاً ، لا علاقة له بالعلم والعلماء ! بل لقد حكم - ابن رشد -
حكمه الصارم على الزنادقة الذين أولوا في مبادئ الشريعة
والمعجزات والمغيبات .

* * *

(١) ابن رشد [فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال
ص ٣٢ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٥
دراسة وتحقيق : دكتور محمد عمارة . طبعة دار المعارف - القاهرة
سنة ١٩٩٩ م . و [تهافت التهافت] ص ١٢٥ ، ١٢٥ . طبعة القاهرة سنة
١٩٠٣ م . و [مناهج الأدلة في عقائد الملة] ص ٥١ ، ٢٤٩ . دراسة
وتحقيق : دكتور محمود قاسم . طبعة مكتبة الأنجلو - القاهرة بدون
تاريخ .

الخلاصة

تلك هي التاريخية . . . التي :

● تنزع القداسة عن النصوص الدينية الإلهية التي تقديست في كل الشرائع والديانات . . .

● وتنفي العموم والإطلاق والخلود عن أى من الحقائق والمعاني والدلالات والأحكام التي جاءت في هذه النصوص الدينية . . .

● وتجعل هذه النصوص الدينية - بما فيها الوحي السماوي - بشرية ، صنعها الواقع . . . في « دياليكتيك صاعد » - وليست تنزيلاً ، ولا « دياليكتيكاً هابطاً » . . . فالواقع أولاً . . . والواقع ثانياً . . . والواقع أخيراً . . .

● وتجعل العقائد التي جاءت بها هذه النصوص - بما في ذلك عقائد : الألوهية . . . والنبوة . . . والوحي - ثمرة للواقع وأساطيره . . .

● وتجعل الشريعة مصنوعة للواقع . . . وليست وضعاً إلهياً وتنزيلاً سماوياً . . .

- لتصل - هذه التاريخية - إلى إحالة الديانات وكتبها وعقائدها وشرائعها ومنظومات قيمها وأخلاقها إلى « مستودع التاريخ » ، حاکمة بطنى صفحاتها مع صفحات التاريخ الذى ظهرت فيه . . .

● ومستعينة على ذلك بلون من « التأويل العبثى » - الذى لا علاقة له بالتأويل الذى حدد قواعده وضوابطه وشروطه الفلاسفة والمفسرون - حتى لنجد - فى هذا التأويل العبثى « مسرحا للعبث » يدعى أصحابه أن الله هو الأرض .. والخبز .. والحرية .. والكفاح المسلح .. والإصلاح الزراعى !! .. وأن صفات انكمال والجلال الإلهية ، وأسماء الله الحسنى هى صفات الإنسان !! .. وأن التوحيد هو وحدة التاريخ !! وأن الإيمان هو الإلحاد! .. وأن الإلحاد هو التجديد !! .. وأن النبوة والوحي قوة مخيلة وخيال ، كما هو الحال عند الشعراء والكهان والعارفين !! ..

* * *

وإذا كان المبشرون بهذه « التاريخية » - وهم الناقلون لها عن التنوير الوضعى الغربى ، بحذافيرها ، حذوك النعل بالنعل - .. إذا كانوا يحتاجون بأن هذا التنوير الوضعى الغربى « وهذه « التاريخية » ، هى التى جعلت الغرب يتنهض ويتقدم ويخرج من عصوره المظلمة .. وأنهم إنما يريدون - بهذه المحاكاة - تحقيق النهوض والتقدم لأمتنا .. فإنهم يغفلون ويتغفلون عن الفروق الجوهرية بين إسلامنا وبين لاهوت النصرانية الغربية .. بين تاريخنا الحضارى وبين التاريخ الحضارى للغرب ..

● لقد عرف الغرب الكهانة الكنسية التي اختزلت الحقيقة والعلم في الإنجيل . . . وحرمت التجريب في الواقع ، لأنه « دنس » - ومملكة المسيح ليست في هذا العالم الدنس . . . كما قدست الدولة والمجتمع وثبتهما عندما حكمت بالحق الإلهي والتفويض السماوي - مستبعدة سلطة الأمة . . . ومن هنا دخلت هذه الكهانة الكنسية بأوربا في عصور الظلمات . . فلم يجد فلاسفة التنوير أمامهم إلا هذه « التاريخية » ، التي تنسخ هذا اللاهوت الخرافي لتكسر قيوده وتحطم أغلاله عن رقاب الشعوب والقوميات الأوربية ، وتحيله - بالتاريخية - إلى « مستودع التاريخ » ! . . .

● أما إسلامنا ، فهو برىء من الكهانة - بل عدو لها - حتى أنه لا يعرف ولا يعترف بوظيفة « رجل الدين » ! . . .

● وتاريخنا الحضارى لم يعرف « حكومة فقهاء » !

● والإسلام هو الذى حفز على إبداع العقلانية المؤمنة ، النابعة من القرآن الكريم ، والمدافعة - بالعقل - عن عقائد الدين . . .

● وهو الذى حفز المسلمين على النظر والتعقل والتفكير والتدبر فى كل أنحاء الخلق والملوكوت ، بما فى ذلك الواقع ، والتجريب فيه ، حتى لقد ارتاد المسلمون إبداع المنهج التجريبي فى تاريخ العلم العالمى . . .

● ومن هنا . . . فإذا كانت حاكمية اللاهوت الكنسي الأوربي ، قد دفعت أوروبا إلى عصور انجھالة وظلمات فإن سيادة حاكمية النص الديني الإسلامي هي التي حفزت المسلمين إلى إحياء المواريت الحضارية القديمة . . . وإلى تطويرها . . . والإبداع في الإضافة إليها والبناء عليها . . . على النحو الذي جعل الحضارة الإسلامية المنارة التي تفردت بإنارة الدنيا لأكثر من عشرة قرون ، كانت فيها الأمة الإسلامية «العالم الأول» على ظهر هذه الأرض طوال تلك القرون . . .

فإسلامنا : نور . . . وقرأتنا : نور . . . ورسولنا : نور . . . والحكمة عندنا : نور . . . ومن ثم فإن الاستشارة بهذا هي السبيل إلى التقدم والنهوض . . .

وليس السبيل هي «التاريخية» الغربية ، التي جاءت حلاً غريباً « لمشكلة غربية» - مشكلة اللاهوت الكنسي - الفلألمى - الذي أدخل أوروبا عصور التراجع والجمود والرجعية وظلمات . . . إن تاريخنا الحضارى لم يعرف «المشكلة الأوربية» ، التي استدعت هذه «التاريخية الأوربية» . . . وليس من العقل أو الحكمة فى شئ أن « نستورد مشكلة» غربية عنا « لنسبورد» لها هذه «التاريخية» الغربية عن روح الإسلام . . .

وليس من العقل أو الحكمة أن نحيل إسلامنا ، الذى هو المحافز على تقدمنا ونهوضنا وعزتنا ، إلى « مستودع التاريخ» .

المصادر والمراجع

ابن رشد : [فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال]

دراسة وتحقيق : دكتور محمد عمارة - طبعة دار

المعارف - القاهرة سنة ١٩٩٩ م .

: [تهافت التهافت] طبعة القاهرة سنة ١٩٠٣ م .

: [مناهج الأدلة في عقائد الملة] دراسة وتحقيق : دكتور

محمود قاسم . طبعة مكتبة الأنجلو - القاهرة - بدون

تاريخ .

ابن النجار : [شرح الكوكب المنير] تحقيق : دكتور محمد

الزحيلي ، دكتور نزيه حماد . طبعة السعودية سنة

١٩٨٧ م .

إميل بولا : [الحرية ، العلمنة ، حرب شطري فرنسا ومبدأ

الحدثاء] طبعة باريس سنة ١٩٨٧ م .

دكتور حسن حنفى : [التراث والتجديد] طبعة القاهرة

سنة ١٩٨٠ م .

: [من العقيدة إلى الثورة] طبعة القاهرة

سنة ١٩٨٨ م .

: [دراسات إسلامية] طبعة بيروت

سنة ١٩٨٢ م .

: [تربية الجنس البشرى - للسنج] - تقديم -

طبعة القاهرة سنة ١٩٧٧ م .

الزركشى : [البحر المحيط] تحقيق : دكتور عبد الستار أبو غدة -

طبعة الكويت .

سانتيلانا : [القانون والمجتمع] بحث منشور بكتاب [تراث

الإسلام] ترجمة : جرجيس فتح الله - طبعة بيروت سنة

١٩٧٢ م .

السيوطى : [أسباب النزول] طبعة القاهرة سنة ١٣٨٢ هـ .

: [الإتقان فى علوم القرآن] طبعة القاهرة سنة ١٩٣٥ م .

محمد سعيد العشماوى : [الإسلام السياسى] طبعة القاهرة سنة

١٩٨٩ م .

: [معالم الإسلام] طبعة القاهرة

سنة ١٩٨٩ م .

: [أصول الشريعة] طبعة القاهرة

سنة ١٩٧٩ م .

: [جوهر الإسلام] طبعة القاهرة

سنة ١٩٩٢ م .

دكتور محمد عمارة : [سقوط الغلو العلماني] طبعة دار الشروق -
القاهرة سنة ١٩٩٥ م .

دكتور نصر حامد أبو زيد : [مفهوم النص] طبعة القاهرة سنة
١٩٩٠ م .

: [نقد الخطاب الديني] طبعة القاهرة
سنة ١٩٩٢ م .

: [مشروع النهضة بين التوفيق
والتلفيق] - مجلة « القاهرة » عدد
أكتوبر سنة ١٩٩٢ م .

: [إهدار السياق في تأويلات الخطاب
الديني] - مجلة « القاهرة » - عدد يناير
سنة ١٩٩٢ م .

هاشم صالح : مجلة « الوحدة » - المغرب - عدد فبراير / مارس
سنة ١٩٩٣ م .

المحتوى

الموضوع	الصفحة
١- ماذا تعنى ؟ . . وأين نشأت؟؟.....	٣
٢- النموذج الأول - المستشار محمد سعيد العشماوى.	٧
٣- النموذج الثانى : الدكتور حسن حنفى.....	١٨
٤- النموذج الثالث - الدكتور نصر حامد أبو زيد.....	٢٣
٥- الخلاصة.....	٣٧
المصادر والمراجع.....	٤١
المحتوى.....	٤٤

الإصلاح بالإسلام

• ﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ (هود: ٨٨)

- «إنما بعثت لأتمم صالح الأخلاق» - رواه الإمام أحمد - .
- «لقد أشرى النفوس الانقياد إلى الدين حتى صار طبعاً فيها ..
- وإن سبيل الدين لمريد الإصلاح في المسلمين سبيل لامندوحة عنها .. فكل من طلب إصلاحهم من غير طريق الدين فقد بذر بذراً غير صالح للتربة التي أودعه فيها ، فلا ينبت ، ويضيع تعب ، ويخفق سعيه ..»
- «وإذا كان الدين كافلاً بتهذيب الأخلاق ، وصلاح الأعمال ، وحمل النفوس على طلب السعادة من أبوابها ، ولأهله من الثقة فيه ما ليس لهم في غيره ، وهو حاضر لديهم ، والعناء في إرجاعهم إليه أخف من إحداث ما لا إمام لهم به ، فلم العدول عنه إلى غيره ؟ ! ..»

• «لقد جاء الإسلام : كمالاً للشخص ، وألفة في البيت ، ونظاماً للملك ، امتازت به الأمم التي دخلت فيه عن سواها ممن لم يدخل فيه .. حتى صار المدرسة التي يرقى فيها الناس على سلم المدنية»

الإمام محمد عبده